عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي

م.م رعد خضير صليبي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

يُعدّ عدم الاستقرار السياسي في السودان من أبرز التحديات التي تواجه الدولة منذ عقود، نتيجة لتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القوى، فقد أدى الصراع بين المكونات العسكرية والمدنية، والانقسامات الاجتماعية والإثنية، إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية، مما انعكس سلباً على الأمن المجتمعي واستقرار الحياة اليومية للمواطنين. كما ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد السياسي، ما جعل السودان يعيش حالة من الهشاشة السياسية التي تهدد نسيجه الاجتماعي وتعيق جهود بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية:عدم الاستقرار السياسي، السودان، الأمن المجتمعي، الصراع المدني – العسكري، الانقسام الاجتماعي، بناء الدولة.

Political Instability in Sudan and Its Implications for Societal Security

Assistant Lecturer Raad Khudhair Sulaibi
Center for Strategic and International Studies

Abstract

Political instability in Sudan represents one of the major challenges facing the state for decades, due to the interplay of internal and external factors, institutional weakness, and the multiplicity of power centers. The ongoing conflict between military and civilian components, along with social and ethnic divisions, has deepened economic and security crises, negatively affecting societal security and citizens' daily lives. Moreover, regional and international interventions have further complicated the political scene, leaving Sudan in a state of political fragility that threatens its social fabric and hinders state-building efforts.

Key Words :Political Instability, Sudan, Societal Security, Civil-Military Conflict, Social Division, State-Building

المقدمة

يُعدّ الاستقرار السياسي حجر الأساس لأي عملية تنموية مستدامة، وشرطاً ضرورياً لبناء مجتمع آمن ومتوازن ، غير أن السودان منذ استقلاله عام 1956 ظل مسرحاً لتحولات سياسية مضطربة تميزت بالانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والاحتجاجات الشعبية، والتجاذبات الإقليمية والدولية ، وقد أسهمت هذه الديناميات المعقدة في إضعاف بنية الدولة، وتهديد عقدها الاجتماعي، وتقويض سلطة القانون، الأمر الذي جعل من الأمن المجتمعي قضية حيوية تتعرض للتهديد المستمر، ففي ظل غياب الاستقرار أصبحت

مؤسسات الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، وتزايدت النزاعات القبلية، وانتشرت مظاهر التفكك الأسري والمجتمعي، وتراجعت الثقة بين المواطن والنظام السياسي ، ولم تقتصر تداعيات هذا الاضطراب على المجال السياسي فحسب، بل امتدت إلى الحياة اليومية للمواطنين، فعمّ الفقر، وتفشت البطالة، وازدادت الهجرة والنزوح، مما خلق بيئة خصبة للعنف والتطرف والتفكك الاجتماعي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي من كونه يمثل مدخلاً لفهم طبيعة الأزمات المتراكمة التي يعيشها هذا البلد وتأثيرها المباشر على حياة المواطنين. فاستمرار الاضطرابات السياسية يهدد التماسك الاجتماعي، ويضعف ثقة الأفراد بالمؤسسات الرسمية، ويزيد من مخاطر النزاعات الأهلية والانقسامات المناطقية، كما أن تحليل هذه الظاهرة يسهم في تحديد سبل تعزيز الاستقرار وبناء مجتمع أكثر قدرة على التماسك في مواجهة التحديات السياسية والأمنية. ومن شأن هذه الدراسة أن تقدم رؤى عملية لصانعي القرار والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بدعم مسار السلام والاستقرار في السودان.

إشكالية البحث:

يواجه السودان منذ سنوات طويلة حالة من عدم الاستقرار السياسي الناتجة عن الصراعات المتكررة بين المكونات المدنية والعسكرية، وضعف المؤسسات الدستورية، وتعدد الولاءات والانقسامات الداخلية، وتتمثل الإشكالية الرئيسة في كيفية تأثير هذا الاضطراب السياسي المستمر على الأمن المجتمعي، من حيث تراجع الثقة بين مكونات المجتمع، وازدياد العنف الأهلي، وضعف سيادة القانون، وتدهور الخدمات العامة، مما يجعل الأمن المجتمعي عرضة للتفكك والانهيار.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن استمرار عدم الاستقرار السياسي في السودان يؤدي إلى تآكل مقومات الأمن المجتمعي، من خلال إضعاف مؤسسات الدولة وتزايد النزاعات الداخلية، وأن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب إصلاحاً مؤسسياً شاملاً يقوم على التوافق الوطني، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** بوصفه الأنسب لدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي. إذ يقوم هذا المنهج على تحليل الواقع السياسي والاجتماعي الراهن في السودان، واستقراء العوامل المسببة لعدم الاستقرار، وربطها بالانعكاسات الأمنية والمجتمعية. كما يستند البحث إلى **المنهج التاريخي** لفهم التطورات السياسية التي مرّ بها السودان منذ استقلاله

وحتى المرحلة الراهنة، إضافةً إلى **المنهج المقارن** في بعض الجوانب، لمقارنة الحالة السودانية بتجارب دول أخرى عانت من أزمات مشابهة.

أولاً: مفاهيم عدم الاستقرار السياسي والامن المجتمعي

1- تعريف عدم الاستقرار السياسي

يشير عدم الاستقرار السياسي إلى حالة من الاضطراب في النظام السياسي تعيق قدرة الدولة على إدارة شؤونها العامة بشكل منتظم ومستقر، ويظهر ذلك من خلال تكرار التغيرات في الحكومات، والانقلابات العسكرية، وتفكك التحالفات السياسية، وغياب الشرعية، وتصاعد الاحتجاجات أو النزاعات المسلحة ، وهو يمثل حالة من السيولة السياسية التي تمنع تأسيس نظام حكم راسخ ومؤسسات قوية قادرة على الاستجابة لتطلعات المجتمع وإدارة الأزمات بفعالية، ويعد عدم الاستقرار السياسي من أبرز المعوقات أمام التنمية، لما يسببه من شلل في صنع القرار، وتآكل الثقة بين المواطن والدولة، وتزايد فرص التدخل الخارجي والنزاعات الداخلية (هنتنغتون، 1991).

2- تعريف الأمن المجتمعي

الأمن المجتمعي هو أحد أبعاد الأمن الإنساني، ويعني قدرة المجتمع على حماية أفراده من التهديدات التي تمس سلامهم الاجتماعي وتماسكهم الداخلي، سواء كانت تلك التهديدات أمنية، اقتصادية، ثقافية، أو بيئية، ويشمل الأمن المجتمعي حماية الأفراد من العنف، الجريمة، النزاعات القبلية أو الطائفية، وخطاب الكراهية، إضافة إلى ضمان العدالة والمساواة والعيش الكريم، بمعنى آخر يتحقق الأمن المجتمعي عندما يشعر المواطن بالاطمئنان على حياته وهويته وممتلكاته داخل مجتمع مستقر ومتضامن، تتوفر فيه فرص التنمية، وتحترم فيه الحقوق والحريات (UNDP، 1994).

ثالثا: العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي

يرتبط عدم الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي بعلاقة طردية عميقة، إذ أن اضطراب النظام السياسي وما يرافقه من ضعف في مؤسسات الدولة، وغياب للشرعية، وصراعات داخلية، غالباً ما يقود إلى تآكل السلم المجتمعي وتهديد أمن الأفراد والجماعات ، فغياب الاستقرار السياسي يخلق بيئة خصبة لتفشي العنف، والجريمة، والتطرف، والنزاعات القبلية والطائفية، مما يزعزع شعور الأفراد بالأمان، ويؤدي إلى تراجع الثقة بين المجتمع والدولة (روتبرغ، 2004).

وفي السياق السوداني، مثّلت الانقلابات العسكرية، النزاعات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان، والانقسامات السياسية عوامل رئيسية في إضعاف قدرة الدولة على بسط سيطرتها، وحماية مواطنيها، وضمان العدالة الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994). كما ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي،

وانتشار خطاب الكراهية والعنف المجتمعي، ما أدى إلى تقويض الأمن المجتمعي بشكل متكرر (محمد، 2018).

وبالتالي، يمكن القول إن عدم الاستقرار السياسي لا يُعد فقط مشكلة تخص النخب السياسية أو مؤسسات الحكم، بل هو تهديد مباشر لبنية المجتمع، وسلامه الداخلي، وتماسكه الهوياتي والثقافي. وكلما طال أمد هذا الاضطراب، كلما زادت كلفة إعادة بناء المجتمع والدولة على حد سواء (دي وال، 2015).

رابعا: **السياق السوداني (خلفية تحليلية)**

منذ استقلاله عام 1956 شهد السودان حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت في سلسلة من الانقلابات العسكرية، والصراعات الداخلية، والاضطرابات الشعبية التي حالت دون بناء مؤسسات حكم مستقرة (حاج حمد، 2000) ، فقد تعاقبت على السودان أكثر من خمس حكومات عسكرية، بدءاً بانقلاب الفريق إبراهيم عبود (1958)، ثم انقلاب جعفر النميري (1969)، وعمر البشير (1989)، وانتهاءً بانقلاب عبد الفتاح البرهان (2021)، مما عمّق أزمة الشرعية وأضعف ثقة المواطن بالدولة (الأفندي، 2012).

كما عانى السودان من حروب أهلية طويلة، أبرزها الحرب بين الشمال والجنوب التي انتهت بانفصال جنوب السودان عام 2011، والصراع في إقليم دارفور منذ عام 2003، إضافة إلى النزاعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق، التي خلفت ملايين القتلى والنازحين، وأدت إلى تفتت المجتمع وتدهور منظومة الأمن المجتمعي (de Waal، 2015).

هذا المشهد السياسي المضطرب أدى إلى زعزعة التماسك الاجتماعي، وتصاعد الولاءات القبلية والجهوية، وتراجع الانتماء الوطني، كما خلق بيئة خصبة لانتشار العنف، والجريمة المنظمة، وتداول السلاح خارج سيطرة الدولة ، فضلاً عن ذلك، فشل النظام السياسي المتعاقب في تحقيق تنمية متوازنة وعدالة اجتماعية، ما فاقم الشعور بالتهميش وأدى إلى انعدام الثقة بين الدولة والمجتمع (OCHA، 2023).

خامسا: تداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأمن المجتمعي في السودان

شهد السودان عبر تاريخه الحديث سلسلة من الأزمات السياسية التي تركت آثارًا بالغة العمق على الأمن المجتمعي، حيث خلقت بيئة غير مستقرة أضعفت قدرة الدولة والمجتمع على تحقيق التماسك والاستقرار، ويمكن تحليل أبرز هذه التداعيات على النحو الآتي:

1- انتشار العنف المجتمعي وتراجع هيبة الدولة

الفئة	المؤشر	الرقم / الإحصائية	السنة	المصدر
العنف الجنسي	نساء وفتيات معرضات للعنف الجنسي	6.9 مليون	2024	UNFPA
	حالات موثقة للعنف الجنسي أثناء النزاع	118 حالة	2024	الأمم المتحدة
	حالات اغتصاب لأطفال (66% إناث، 33% ذكور)	221 حالة	2024–2025	اليونيسف
التفكك الأسري	عدد حالات الطلاق في السودان	64,000 حالة (7 حالات بالساعة)	2021	Sudanile.com
الضحايا المدنيون	عدد القتلى منذ اندلاع النزاع	أكثر من 27,000 شخص	2023–2024	Amnesty International
	عدد الجرحى	أكثر من 33,000 شخص	2023–2024	Amnesty International

الأزمة الإنسانية	عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية	حوالي 25 مليون (نصف سكان السودان تقريبًا)	2025	Aawsat / UN

أدى غياب الاستقرار السياسي إلى تفريغ مؤسسات الدولة من فعاليتها، خاصة في المجال الأمني، ما فتح المجال أمام صعود جماعات مسلحة محلية، وميليشيات قبلية، وفاعلين غير رسميين، أصبحوا يملكون سلطة على الأرض أكثر من الدولة نفسها، ونتيجة لذلك انتشرت حوادث العنف الأهلي والاشتباكات القبلية في

جدول رقم (1)

مؤشرات تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية في السودان

دارفور وكردفان والنيل الأزرق، وغالبًا ما وقعت هذه الصراعات بسبب خلافات على الموارد أو بسبب نزاعات غذّتها النخب السياسية (الأفندي، 2012).

2- تزايد النزوح الداخلي واللجوء الخارجي

ما الذي حدث؟ في أبريل 2023، اندلع صراع مسلح عنيف بين: الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) الصراع كان بسبب خلافات على السلطة، خصوصاً حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش الوطني، وهو جزء من الاتفاقات الانتقالية بعد الثورة التي أطاحت بعمر البشير عام 2019، أدى النزاع المسلح المستمر في السودان منذ أبريل 2023 إلى أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم، حيث تجاوز عدد النازحين داخليًا 11.5 مليون شخص حتى ديسمبر 2024، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) من بين هؤلاء، تم تهجير أكثر من 8 ملايين شخص بعد اندلا ع النزاع، مما يعكس حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة (المنظمة الدولية للهجرة، 2024).

أما على صعيد اللجوء الخارجي، فقد فرّ ما يزيد عن 3 ملايين سوداني إلى دول الجوار مثل مصر، تشاد، جنوب السودان، وإثيوبيا، مما زاد من الأعباء على هذه الدول المضيفة. تسببت هذه التحركات السكانية الضخمة في ضغوط هائلة على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلة، وأدت إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما يهدد الأمن المجتمعي في السودان والدول المجاورة على حد سواء (OCHA، 2024).

المؤشر	القيمة / العدد	الفترة الزمنية
عدد النازحين داخليًا	أكثر من 11.5 مليون	حتى ديسمبر 2024
عدد النازحين بعد اندلا ع النزاع	أكثر من 8 ملايين	منذ أبريل 2023

عدد اللاجئين إلى الخارج	أكثر من 3 ملايين	حتى ديسمبر 2024
الدول المستقبلة للاجئين	مصر، تشاد، جنوب السودان، إثيوبيا	2024–2023
أبرز الآثار المترتبة على الدول المستضيفة	ضغوط على الموارد، التوترات الاجتماعية والاقتصادية	مستمرة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: International Organization for Migration. (2025). *A year in review: Displacement in Sudan (2024)*. IOM Displacement Tracking Matrix; United Nations High Commissioner for Refugees. (2024). *Sudan regional refugee response situation report*. UNHCR; United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024). *Sudan: Humanitarian overview 2024*. United Nations.

3– تفشي الجريمة المنظمة والانفلات الأمني

ضعف المؤسسات القضائية والشرطية، وانشغال الجيش بالصراعات السياسية، ترك فراغًا أمنيًا كبيرًا استغلته عصابات الجريمة المنظمة، فتوسعت في الاتجار بالبشر، وتهريب السلاح، والمخدرات، والسرقة، وقطع الطرق، أصبحت بعض المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة ملاذات آمنة لهذه الشبكات، ما شكّل تهديدًا مباشرًا على الأمن المجتمعي وأضعف ثقة الناس في قدرة الدولة على حمايتهم (International Crisis Group، 2023).

4– تصدع العلاقات الاجتماعية وانهيار قيم التعايش

كانت البنية القبلية والدينية في السودان تمثل ركيزة للتكافل والتعايش، لكن الانقسامات السياسية والطائفية التي غذتها أطراف داخلية وخارجية أدت إلى تحويل هذه البنى من أدوات للتضامن إلى أدوات للتنازع. أصبحت بعض القبائل تُسلّح وتتحالف مع أطراف سياسية أو عسكرية، ما أدى إلى تآكل الثقة بين المكونات الاجتماعية، وظهور خطاب الكراهية، والتمييز، والعنف الرمزي (حاج حمد، 2000).

5– تآكل الثقة بين المواطن والدولة

واحدة من أخطر تداعيات عدم الاستقرار السياسي هي تراجع الشعور بالانتماء الوطني والثقة بالمؤسسات العامة. المواطن السوداني لم يعد ينظر إلى الدولة كضامن للأمن أو العدل، بل كطرف في النزاع أو كيان عاجز عن حماية حقوقه. هذا الشعور فاقم من عزوف الناس عن المشاركة السياسية، وزاد من احتمالات اللجوء إلى حلول ذات طابع جهوي أو عشائري أو حتى عنيف (عوض، 2021).

سادسا: تداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأمن المجتمعي في السودان – أزمة دارفور

تُعتبر أزمة دارفور واحدة من أبرز الأمثلة التي توضح بجلاء العلاقة الوثيقة بين عدم الاستقرار السياسي وتأثيره المدمر على الأمن المجتمعي في السودان ، بدأت الأزمة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة لصراعات مسلحة بين الجماعات المسلحة المتمردة والحكومة المركزية، والتي أعقبتها تدخلات عسكرية وقبلية واسعة، تزامنت مع ضعف واضح في مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على فرض القانون والنظام (حاج حمد، 2000).

هذا النزاع المسلح أدى إلى انتشار واسع للعنف الجماعي، حيث شهدت المنطقة حالات قتل وتهجير جماعي، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ما أدى إلى نزوح الملايين داخليًا ولجوء آلاف إلى دول الجوار (OCHA، 2023) ، تآكل النسيج الاجتماعي في دارفور، وتصاعد الكراهية العرقية والطائفية، أسهما بشكل كبير في تعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع، ما أثر سلبًا على الأمن المجتمعي وأوجد بيئة متوترة وغير مستقرة (عوض، 2021).

فضلاً عن ذلك ساهم عدم الاستقرار السياسي في الخرطوم في تفاقم الأزمة، حيث أدت الصراعات بين القوى السياسية المختلفة إلى تقليص الفاعلية الحكومية في إدارة الأزمة والحد من تفاقمها، هذا الضعف المؤسسي انعكس في ضعف خدمات الأمن، وانتشار الجريمة، وانعدام الثقة بين المواطنين والدولة (الأفندي، 2012).

تُظهر تجربة دارفور أن عدم الاستقرار السياسي لا يقتصر أثره على مؤسسات الحكم فحسب، بل يمتد ليشمل الأفراد والمجتمعات، حيث يُهدد السلم الأهلي ويعطل فرص التنمية المستدامة، مما يؤكد على ضرورة معالجة جذور النزاع من خلال حلول سياسية شاملة ومشاركة فعالة من جميع مكونات المجتمع (International Crisis Group، 2023).

سابعا: الاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على الأمن المجتمعي في السودان

شهد السودان منذ ديسمبر 2018 موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع أسعار الخبز والوقود، لكنها سرعان ما تحولت إلى حركة سياسية شاملة تطالب بإسقاط النظام، أدت هذه الاحتجاجات إلى إسقاط نظام الرئيس عمر البشير في أبريل 2019،

لكنها لم تنهِ حالة عدم الاستقرار، بل تسببت في دخول البلاد في مرحلة انتقالية معقدة تميزت بصراع بين القوى المدنية والعسكرية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020).

أسفرت هذه الاحتجاجات عن سقوط مئات الضحايا واعتقال الآلاف، إلى جانب الاستخدام المفرط للعنف من قبل القوات الأمنية، مما ساهم في تزايد شعور المواطنين بالغبن، وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (هيومن رايتس ووتش، 2020)، كما أدت التظاهرات المستمرة إلى شلل في المرافق العامة، وتعطل للخدمات الأساسية، وتفاقم حالة الانقسام الاجتماعي، لا سيما بين المكونات الشبابية والجهات السلطوية (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2022).

ثامنا: الحلول والتوصيات

لمعالجة تداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأمن المجتمعي في السودان، يمكن طرح مجموعة من السياسات والإجراءات الاستراتيجية، من أبرزها:

1- **إرساء سياسات لإعادة الاستقرار السياسي** :من خلال حوار وطني شامل يضم جميع القوى السياسية والمجتمعية، بهدف التوصل إلى عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام سياسي مدني، تعددي، ومستقر، قائم على التداول السلمي للسلطة.

2- **دعم المجتمع المدني** :بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة، ونشر ثقافة السلم الأهلي، وبناء شبكات مجتمعية قادرة على التوسط في النزاعات، وحماية الفئات الهشة من آثار الصراعات.

3- **تعزيز العدالة الانتقالية** :من خلال تفعيل آليات الإنصاف والمحاسبة في ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعمل على جبر الضرر، وتحقيق المصالحة الوطنية، كشرط أساسي لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

4- **بناء مؤسسات شاملة وفاعلة** :ترتكز على المهنية، والنزاهة، والتمثيل العادل لجميع مكونات المجتمع السوداني، بما يضمن استدامة الاستقرار، واستعادة هيبة الدولة، وتعزيز قدرتها على توفير الأمن والخدمات.

الخاتمة

أن عدم الاستقرار السياسي في السودان يشكل عاملًا مركزيًا يؤثر سلبًا على الأمن المجتمعي، ويعرقل مسيرة التنمية والسلام ، فالانقلابات، الصراعات المسلحة، والانقسامات السياسية لم تؤدِ فقط إلى تعطيل مؤسسات الدولة، بل تسببت أيضًا في تفكك النسيج الاجتماعي وازدياد العنف والنزوح، مما يزيد من معاناة المواطنين ويضعف الثقة بين الدولة والمجتمع ، والأمن المجتمعي لا يتحقق فقط بتوفير الحماية من العنف والجريمة، بل يتطلب بيئة سياسية مستقرة تحترم الحقوق، وتضمن العدالة والمساواة، وتحقق المشاركة الفاعلة لجميع مكونات المجتمع، وبذلك يصبح الاستقرار السياسي حجر الأساس الذي يمكن من خلاله بناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ولذلك من الضروري أن تتضافر جهود النخب السياسية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لوضع حلول جذرية ترتكز على إصلاح النظام السياسي وبناء مؤسسات شاملة وفعالة، وتعزيز العدالة الانتقالية، ودعم الحوار الوطني. هذه الخطوات تمثل الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في السودان، وضمان مستقبل أفضل لجميع مواطنيه.

المصادر

الأفندي، عبد الوهاب. (2012). الإصلاح السياسي في السودان: تحديات الانتقال الديمقراطي. الخرطوم: دار الجامعة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1994). تقرير التنمية البشرية 1994: أبعاد جديدة للأمن البشري. عمان: دار النشر.

حاج حمد، محمد أبو القاسم. (2000). السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

دي وال، أليكس. (2015). السياسة الحقيقية في القرن الأفريقي. القاهرة: دار الفكر العربي.

روتبرغ، روبرت آي. (2004). عندما تفشل الدول: الأسباب والنتائج. بيروت: دار الطليعة.

عوض، رشا. (2021). مهددات الأمن المجتمعي في السودان. مجلة دراسات القرن الإفريقي، (18)، 55.

محمد، عبد الرحيم صالح. (2018). الأمن المجتمعي: المفهوم والأبعاد والتهديدات. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، (128)، 45–50.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2020). ملف السودان: الثورة والانتقال الديمقراطي. القاهرة.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط. (2022). الانتقال السوداني بين تطلعات الشارع وتعقيدات العسكر.

هنتنغتون، صامويل. (1991). النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة (عبد الوهاب الكيالي، مترجم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هيومن رايتس ووتش. (2020). السودان: تقرير عن قمع المتظاهرين بعد سقوط البشير.

de Waal, A. (2015). The real politics of the Horn of Africa. Polity Press.

International Crisis Group. (2023, March). Toward a viable transition in Sudan.

International Organization for Migration. (2024, November). Mobility overview in Sudan: A year of displacement.

OCHA. (2023). Sudan humanitarian needs overview 2023.

United Nations OCHA. (2024, April). Sudan humanitarian update.

UNDP. (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. Oxford University Press.